لقد تضاعف حجم الانتاج الصناعي للاقتصاد الرأسمالي العالمي بنحو ٩ر٥ مرات بين سنتي ١٩٣٨ و ١٩٧٣ ، ولكن التجارة الدولية ضاعفت حجمها الفيزيائي في هذه الفترة بزهاء ٦ر٤ مرات . ولقد انفردت البلدان الرأسمالية الصناعية بحصة الاسد في هذه الانطلاقة . في هذه العملية تضطلع بدور متصاعد الاشكال المختلفة للدمج الاقتصادي الرأسمالي والروابط الاحتكارية الدولية التي تركز في حوزتها حصة مرموقة من طاقات العالم الرأسمالي الحالي الاقتصادية(٢).

وهكذا تستمر البلدان الرأسمالية المتطورة صناعيا في احتلال مراكز حاسمة في علاقات العالم الرأسمالي الاقتصادية ، فقد رفعت تلك البلدان حصتها في الصادرات الرأسمالية العالمية من ٦٦ بالمائة في سنة ١٩٥٠ الى ٧٦ بالمائة في سنة ١٩٧٣(٤).

خلال العقدين الاخيرين الماضيين فاق معدل نمو التجارة الدولية بما يقرب من ٥٠ بالمائة معدل نمو الانتاج الصناعي للعالم الرأسمالي ، الامر الذي يؤكد ظاهرة التوسع الخارجي والتدويل . ولم تتوقف عن النمو حصة المنتوج الوطني الخام المستثمر في السوق الرأسمالية الدولية بحيث انها بلغت ١٣ بالمائة في نهاية الستينات . واذا قارنا قيمة الصادرات باسهام فروع الانتاج المادي مباشرة في المبادلات التجارية الدولية لوجدنا ان ما يقرب من ٢٦ بالمائة من السلع موجهة الى اسواق التصدير(٥).

يتواصل الدور الاول للتجارة الدولية وذلك على الرغم من تطور الصيغ الاخرى للعلاقات الاقتصادية بوتائر أسرع من وتيرة نموها . مع نهاية العقد الماضي ودخول العقد الحالي كانت التجارة الدولية تستأثر بزهاء ثلاثة ارباع القيمة الاجمالية للمبادلات الاقتصادية العالمية . ويكفي القول ان قيمة صادرات البلدان الرأسمالية قد ارتفعت من ٥٧ مليار دولار اميركي في عام ١٩٤٩ الى ٥٠٩ مليارات في عام ١٩٧٣ اي انها تضاعفت بأكثر من ٨ر٨ مرات(٦).

وبالمقابل عززت **البلدان الاشتراكية** مساهمتها الاجمالية في الانتاج الصناعي العالمي ، اذ بينما انتجت مجتمعة ما يقرب من خمس هذا الانتاج في مطلع الخمسينات انتجت خمسي هذا الانتاج في مطلع السبعينات(٧).

واليوم تتحكم **الشركات متعددات الجنسية** بصورة مباشرة او غير مباشرة بما يناهز نصف التجارة العالمية للبلدان الرأسمالية . لقد نظمت هذه الشركات جهازها الانتاجي والتسويقي على امتداد بلدان جديدة ولكنها جعلت ادارتها ممركزة . والحق أن المجمعات الاحتكارية الدولية تقرر احكام الاستيراد والتصدير وتتدخل في تكون الاسعار في السوق الرأسمالية الدولية وتؤثر في التجارة الخارجية لبلدان عديدة سواء من حيث الحجم والتركيب السلعي او من حيث التوزع الجغرافي(٨).

واذ تستغل الاحتكارات الدولية موارد البلدان المتخلفة فانها تضمن لنفسها ارباحا هائلة . وتقدر حصة المؤسسات المنتمية الى الاحتكارات الكبرى او الخاضعة لسيطرتها بنسبة ٤٠ بالمائة من صادرات تلك البلدان ، ونحن نعلم بأنه عندما تكون الاحتكارات مؤسسات متعددة الجنسيات فانها تأسر تجارة البلدان التي تتمركز فيها فروعها المتكاملة المختلفة في قنوات تجارتها المقفلة الاحتكارية الدولية .

وثمة مسألة هامة يلفت نظرنا اليها خبراء من هيئة الامم المتحدة وهي : « ان الاحتكارات لا تكتفي بالاستئثار بدور مهيمن في تصدير منتجات الصناعات الاستخراجية للدول الفتية بل هي تسعى لزيادة حصتها في صادرات هذه البلدان من السلع النهائية ايضا »(٩).